

الصبي وعند البلوغ يجوز فينا ساعلي مسئلة الطمان  
 وهو ان يتعدى من غير ان عليه فرضا ثم يتبين  
 خلافه فان الاخذ اصح من الفلاح ان نقل المنفعة  
 مضمون عليه بالانسان يعني تكريمه القضا وفعل الامام  
 ليس محسونا عليه حتى لا يترجمه القضا والجواب  
 انه مجتهد وجوبه وثقائه على الطمان فان زجر  
 يتناول بوجوبه فاعين الطمان العارض عدما بحق المنفعة  
 بخلاف الصبي كذا في البحر **قوله** لان مع الامام  
 حديثا وبجاسته قال في النهر منقضى هذا التقليل ان  
 يجوز اقتداء من به السلس من به انقلات السرخ  
 وليس بالواقع لاختلاف عذرهما فالوحي ان يعقل  
 بعض اختلاف عذرهما لا يكون الامام صاحب  
 عذرين والمنعدي صاحب عذر واحد فقط فقدره  
 انتهى وقد قدمناه في باب الاجسام فينبى هذا  
 لا يضح قول الشارح في عذريه بعد روادى تأمل  
 وراجع **قوله** لاضحاح الحمض في الصلابة والمستحاضة  
 وانما حصل هذه الابهام بغيره في عبارة المجتبي  
 وهي سالمة عنه فانه قال واقتداء المستحاضة  
 بالمستحاضة والصلابة بالصلابة لا يجوز كالحق  
 المشكل بالمشكل **قوله** فلو انفق اي الاضحاك  
**قوله** وكذا اذ وجرح بمثله وصحح بغيره في التقييد  
 صاحب البحر والاولي ومثله وصححها فان التقييد  
 وكذا المرام ووجرح مثله وصححها ولم يتعدى بنفسه

قوله

**قوله** وضع ان مما اذا رض اسعنه الى اخره يوم صحة  
 ذلك فعلا وليس كذلك وانما المراد انه صح عنده  
 استدل لا وعبارة البحر والذي صح عندها يمتنع  
 ان مما ذن جيل رضى اسعنه كان يجسلي مع النبي صلى  
 اسعليه وسلم فعلا وبنوهم فرضا لقوله حين شتموا تطويل  
 بهم يا معاذ اما ان يرضي جبي واما ان تخفف علي قولك  
 كما رواه الامام احمد رحمه الله تعالى في شرح له احد  
 الامرين الصلاة معه ولا يصلي بنومه او الصلاة  
 بنومه علي وجه الضيق ولا يصلي معه هذا حقيقة  
 المصطفى اذا وضعه من الامانة اذ اصلي معه على الصلاة  
 والسلام ولا تمتنع امامته مطلنا بالانقاف  
 فلم ان صنفه من الفرض **قوله** ولا فاذا يمتنع لان  
 التذرع واجب فيلزم بنا النوي على الضعيف **قوله**  
 ولا يمتنع من عدم اتحاد الصلاتين فكان كالمفترض  
 بغيره فرضا اخر **قوله** لان كلا الى اخره فليس  
 لعدم صحة اقتداء الناظر بنا اذا **قوله** لان  
 المنذورة انوي اذ وجوب المحلوف با عارض  
 لتحقيق البر بغير **قوله** وبجانب عطف على الناظر  
 الذي تضمنه قوله عكسه وانفذ يرضع اقتداء  
 حاله بنا وروى عنه وانما صح اقتداء الخالف بالخالف  
 لما قد مضى ان الوجوب في المحلوف بها عارض  
 فكان في الحقيقة اقتداء بمنفعل بمنفعل كما بينه  
 البحر **قوله** ويمتنع مطون علي **قوله** بحالها اي